

Distr.: General
5 October 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، الذي قُدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٩٨٨ (٢٠١١). بموجب الفقرة (أ) من مرفق القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير المرفق وإصداره كوثيقة
من وثائق المجلس.

(توقيع) جيرارد فان بوهمن
رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)



رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) من فريق الدعم التحليلي
ورصد الجزاءات

أرفق طيه التقرير السابع لفريق الرصد المقدم عملاً بمرفق القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥).

وأود أن أثنى بصورة خاصة على الخبراء وعلى موظفي الأمم المتحدة الذين أنجزوا
الجانب الأكبر من العمل المنفذ في أفغانستان لغرض إعداد هذا التقرير وما سبقه من تقارير.
فالعمل المكثف الذي يؤديه في أفغانستان وما حولها في ظروف محفوفة بمخاطر شديدة
لا يزال يشكل الأساس الذي يستند إليه فريق الرصد في التقارير التي يعدها والتحليلات التي
يقوم بها والتوصيات التي يقدمها.

يُرجى ملاحظة أن الإنكليزية هي اللغة الأصلية لهذا التقرير. وقد أُدرجت التوصيات
التي يقدمها الفريق بالخط الداكن تيسيراً للرجوع إليها.

(توقيع) هانز - جاكوب شيندلر

منسق فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)

التقرير السابع لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملاً بالقرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) المتعلق بحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات يشكلون تهديداً للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أفغانستان منذ صدور التقرير السادس لفريق الرصد (S/2015/648) في آب/أغسطس ٢٠١٥. عقب مقتل قائد حركة طالبان، أختر محمد منصور شاه محمد (أختر منصور) (TAi.011)، في أيار/مايو ٢٠١٦، سارعت الحركة إلى تعيين هبة الله آخوندزاده (غير مدرج في قائمة الجزاءات) خلفاً له. وقد تمكنت الحركة، بقيادة آخوندزاده، من كبح جماح نزعة الانشقاق التي اجتاحتها وتفشت فيها خلال الفترة التي تولى فيها أختر منصور دفة القيادة. وفي الوقت نفسه، عززت حركة طالبان عموماً علاقتها بتنظيم القاعدة والكيانات المرتبطة به.

وخلال موسم القتال الحالي، ازداد العنف بشكل ملحوظ واستمرت الهجمات الشرسة على عواصم الولايات. ولا تزال حركة طالبان متغلغلة في اقتصاد المخدرات الأفغاني، ويتوقع محاورو فريق الرصد أن ترتفع إيرادات الحركة من قناة الدخل هذه في عام ٢٠١٦. وبالمثل، لا تزال الحركة ضالعة بكثافة في أنشطة الاستخراج غير القانوني للموارد الطبيعية في أفغانستان. وفي حين انخفض معدل استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في المعارك الميدانية خلال موسم القتال الحالي، تلجأ الحركة بشكل متزايد لاستخدام هذه الأجهزة في تعطيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المناطق التي تقع خارج دائرة النزاع المباشر.

وما برحت حركة طالبان ككل ترفض، تحت قيادة هبة الله آخوندزاده، المشاركة في محادثات مباشرة مع حكومة أفغانستان كما رفضتها طوال فترة قيادة أختر منصور لها. بيد أن تقدماً ملحوظاً أحرز بعد إبرام اتفاق سلام وقع مع قلب الدين حكمتيار (QDi.088) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

ولا يزال المشهد محفوفاً بتحديات إضافية جسيمة مع استمرار وجود عدة آلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجناب الذين يتخذون أفغانستان ميداناً لأنشطتهم. وأغلب هؤلاء المقاتلين تربطه بحركة طالبان في الوقت الراهن علاقة تعاضد وتآزر متبادل، ولكنهم يظلون على ولائهم لمخططاتهم الإقليمية والدولية المتنوعة. وخلال الأشهر الاثني عشرة الماضية، خسرت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) (المدرج في قائمة

الجزءات باسم "القاعدة في العراق" (QDe.115)) مساحاتٍ شاسعة من الأراضي وأعداداً كبيرة من المقاتلين في شرق البلد. ومع ذلك، لا يزال التنظيم يشكل تحدياً جسيماً. وما فتئت القيادة الأساسية لتنظيم الدولة الإسلامية في كل من العراق والجمهورية العربية السورية تبذل المحاولات لتمويل عمليات التنظيم في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، أخذت جماعات من تنظيم الدولة الإسلامية تنشئ قنوات للتمويل داخل البلد. ووجود شبكة مترابطة من الجهات الفاعلة الإرهابية التي تنشط حالياً في أفغانستان أمرٌ يبرهن بجلاء على أن التهديد لا يقتصر على أفغانستان وحدها. فقد يتوغل هذا التهديد في ظل الظروف الراهنة، فينتشر في المنطقة بأسرها وفي المجتمع الدولي كذلك.

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - حالة حركة طالبان
٦	ألف - انتقال دفة القيادة في حركة طالبان
٨	باء - الهجوم الحالي لحركة طالبان
٩	جيم - حركة طالبان وتنظيم القاعدة
١١	دال - إيرادات حركة طالبان وصلاتها بالمنظمات الإجرامية
١٣	ثانيا - المصالحة
١٣	ألف - قلب الدين حكمتيار والحزب الإسلامي
١٤	باء - حركة طالبان
١٥	ثالثا - تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
١٧	رابعا - المقاتلون الإرهابيون الأجانب في أفغانستان
٢٠	خامسا - تنفيذ الجزاءات
٢٠	ألف - حظر السفر
٢٢	باء - تجريد الأصول
٢٥	جيم - حظر الأسلحة
٢٨	سادسا - أعمال فريق الرصد
٢٨	ألف - التعاون مع الدول الأعضاء ومع الخبراء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني
٢٩	باء - التعاون مع المنظمات الإقليمية
٢٩	جيم - التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة
٢٩	دال - التعاون بين مجلس الأمن والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)
٣٠	هاء - المساهمة في النقاش العام

أولا - حالة حركة طالبان

ألف - انتقال دفة القيادة في حركة طالبان

١ - في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦، أصدرت حركة طالبان بياناً نُشر على موقعها الرسمي باللغتين الدارورية والباشتو أقرت فيه بمقتل أختار منصور وأعلنت تعيين هبة الله آخوندزاده خلفاً له. وأكد البيان أن منصور لقي مصرعه في ٢١ أيار/مايو في منطقة تقع "بين ريجستان التابعة لقندهار ونوشكي التابعة لبلوشستان"^(١). وأتى فيه أن قرار تعيين هبة الله آخوندزاده خلفاً لمنصور تم التوصل إليه بتوافق الآراء في مجلس الشورى القيادي لحركة طالبان. وأكد البيان أيضاً أن الملا يعقوب (غير مدرج في قائمة الجزاءات) وسراج الدين جلال الدين حقاني (TAi.144) عُيّنوا نائبين لقائد الحركة^(٢). ومنذ ذلك الحين، أكدت عدة دول أعضاء خبر مقتل أختار منصور. وشدد محاورو فريق الرصد على أن عملية تعيين هبة الله آخوندزاده قائداً للحركة كانت فيما يبدو سريعة نسبياً وخالية من التعقيدات، وذلك خلافاً لما حدث عندما اختير أختار منصور خلفاً للملا عمر^(٣) في تموز/يوليه ٢٠١٥. ففي حين اضطر منصور للتفاوض مع عدد من كبار قادة طالبان وممارسة الضغوط عليهم وتقديم الرشاوى إليهم لكي يؤدوا له البيعة في عام ٢٠١٥، بايعت جميع مراكز القوى الكبرى داخل الحركة هبة الله آخوندزاده في غضون أسابيع قليلة من تعيينه^(٤).

٢ - وذكرت عدة دول أعضاء أن انتقال دفة القيادة في حركة طالبان أفضى في جانبه الأكبر إلى تعزيز التماسك الداخلي للحركة. ورغم ملاحظة بعض التراجع في وتيرة الهجمات المنفذة بعد مقتل منصور مباشرة، نجحت الحركة بحلول بواكير فصل الصيف في تنظيم صفوفها في ولايتي هلمند وقندوز. وقد مكّنها ذلك من الضغط على قوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية. وإبان قيادة أختار منصور لطالبان، انشقت عن الحركة جماعات متطرفة مثل حركة فدائي محاذ (غير مدرجة في قائمة الجزاءات) (S/2015/648، الفقرة ١٦)، وعملت تلك الجماعات بنشاط على تنصيب نفسها كقوى للمعارضة الداخلية تناصب طالبان العداوة وتعرب عن معارضتها لأي جهود تُبذل لبدء عملية تفاوضية (S/2014/888، الفقرة ٢٢). وأفادت الدول الأعضاء فريق الرصد بأن أسلوب القيادة المعتمد على توافق

(١) انظر أيضا الفقرة ٤٠ أدناه.

(٢) بيان صادر عن مجلس الشورى القيادي للإمارة الإسلامية حيال استشهاد أمير المؤمنين الملا أختار محمد منصور وتعيين أمير جديد، نُشر في الموقع الشبكي لحركة طالبان في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٣) مدرج في قائمة الجزاءات باسم محمد عمر غلام نبي (TAi.004).

(٤) أوضح فريق الرصد الهيكل التنظيمي لقيادة حركة طالبان في مرفق تقريره السادس (S/2015/648).

الآراء الذي يتبعه هبة الله آخوندزاده وخلفيته كعالم ديني وليس كقيادي سياسي أو عسكري أفضيا في الأغلب إلى انحسار نزعة الانشقاق التي اجتاحت الحركة منذ عام ٢٠١٣ (S/2014/402، الفقرات من ٢٠ إلى ٢٤). بيد أن "توسيع المظلة السياسية للحركة" وُلد أيضا موقفاً معادياً بقدر أكبر لاحتمالات اشتراك الحركة ككل في عملية تفاوضية.

٣ - لكن أعضاء حركة طالبان ليسوا جميعاً راضين عن أسلوب القيادة الذي يتبعه هبة الله آخوندزاده. ففي ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، أعلن كبار أفراد أسرة الملا داد الله آخوند، قائد طالبان العسكري المتوفي، ولاءهم لهبة الله آخوندزاده^(٥). بيد أن محوري محوري فريق الرصد الأفغان ذكروا أن جماعة منشقة عن "جبهة منصور داد الله" (غير مدرجة في قائمة الجزاءات) شكلت بعد ذلك بفترة وجيزة مجلساً مكوناً من ١٥ عضواً اختار المولوي محمد إبراهيم دوباندي (المعروف أيضاً باسم إمداد الله) (غير مدرج في قائمة الجزاءات)، وهو ابن شقيق منصور داد الله البالغ من العمر ٢٥ عاماً، قائداً للجماعة. وأعلنت الجبهة معارضتها لهبة الله آخوندزاده ونددت به معتبرةً إياه قاتل الملا عمر والملا داد الله ومنصور داد الله.

٤ - وعلاوة على ذلك، أوضحت عدة دول أعضاء للفريق أن تعيين سراج الدين جلال الدين حقاني (TAi.144) نائباً لأختر منصور في عام ٢٠١٥ زاد من نفوذ شبكة حقاني (TAe.012) فيما يتعلق بالشؤون العسكرية لحركة طالبان. وقد تنامي هذا النفوذ بعد تعيين هبة الله آخوندزاده واحتفاظه بسراج الدين جلال الدين حقاني نائباً له، وهو منصب يُعتقد أنه يخوله مسؤولية الإدارة اليومية للعمليات العسكرية. وكانت شبكة حقاني قد اعتمدت في الماضي موقفاً متشدداً بشكل جلي تجاه احتمالات إجراء أي مفاوضات سياسية. وفي نهاية آب/أغسطس ٢٠١٦، عينت حركة طالبان إبراهيم سادار رئيساً للأركان، وهو تعيين جاء فيما يبدو لإعادة تأكيد منصبه حيث سبق تعيينه في عام ٢٠١٤ رئيساً للجنة العسكرية بالحركة.

٥ - أما بالنسبة إلى الأداء العملي خلال الهجوم الصيفي الذي تشنه حركة طالبان في الوقت الحالي^(٦)، فقد أوضحت الدول الأعضاء وجهات التحاور الدولية مع الفريق أن مقتل أختر منصور لم يكن له تأثير طويل الأمد في عمليات الحركة. بل إن مستوى العنف في

(٥) "بيعة أسرة وزملاء الشهيد بطل الإمارة الإسلامية، الملا داد الله آخوند"، بيان نشر في الموقع الشبكي لحركة طالبان في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٦.

(٦) في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أعلنت حركة طالبان على موقعها الشبكي بدء الهجوم الصيفي الحالي، مسمية إياه "العملية العمرية" نسبةً إلى الملا عمر.

هجماتها ارتفع قليلاً بالمقارنة مع الفترة نفسها في عام ٢٠١٥ (S/2016/768)، الفترتان ١٧ و ١٨). لكن عدة دول أعضاء أوضحت أن حركة طالبان دخلت موسم القتال الحالي وهي تتوقع أن يكون باستطاعتها الاستيلاء، ولو مؤقتاً، على عدة عواصم للولايات. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن الحركة قد تمكنت بعد من تحقيق هذا الهدف. وأكدت إحدى الدول الأعضاء لفريق الرصد أن مقتل أخطر منصور في أيار/مايو ٢٠١٦، بعد بدء حملة الهجوم الحالية بفترة وجيزة، أدى إلى بعض التعطل والارتباك بين قادة طالبان، ولا سيما في جنوب أفغانستان، وأن فشل الحركة الراهنة في الاستيلاء على أي من عواصم الولايات خلال موسم القتال الحالي يمكن بناءً على ذلك تفسيره أيضاً بتغير القيادة في شهر أيار/مايو.

باء - الهجوم الحالي لحركة طالبان

٦ - لئن كانت بداية موسم القتال الحالي أظهرت فيما يبدو ضعفاً نسبياً في التنسيق بين مختلف قادة طالبان في جنوب أفغانستان، فقد تدهورت الحالة العسكرية في البلد بوجه عام مقارنةً بعام ٢٠١٥. وارتفع إجمالاً عدد الاشتباكات المسلحة بين قوات الحكومة وحركة طالبان بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٣ في المائة. وزادت الخسائر التي تكبدتها قوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية في عام ٢٠١٦ بنسبة ١٠ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٥. وتراجع استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ففي عام ٢٠١٥، أُبلغ عن استخدام الأجهزة المذكورة في حوالي ٣٠ في المائة من الهجمات؛ غير أن هذه النسبة انخفضت حسب ما أفادت به التقارير إلى ١٨ في المائة من الهجمات في السنة الحالية (S/2016/768)، الفترتان ١٧ و ١٨). وأوضحت الدول الأعضاء والسلطات الأفغانية لفريق الرصد أن حركة طالبان تستخدم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بصورة متزايدة لتعطيل البنى التحتية المدنية ومن أمثلة ذلك إغلاق الطرق ذات الأهمية الاقتصادية. وقد أوضح محاورو الفريق الدوليون مثلاً أن حركة طالبان قامت، أثناء القتال الدائر حالياً في ولاية هلمند، بزرع أعداد كبيرة من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على الطرق الممهدة إلى حدٍّ اضطر معه المدنيون إلى الكف عن استخدام طرق الولاية من حيث المبدأ وأصبحوا يفضلون السفر على جانبي الطريق لا على الجزء الممهّد منه. وبحسب آراء محاورو الفريق الرفيعي المستوى في كابل، اشتد القتال بين حركة طالبان وقوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية في ولايات هلمند وغزني وباكتيكا ونكرهار وقندوز في بداية عام ٢٠١٦. وأفاد المحاورون الأفغان والدوليون بأن الحالة الأمنية الراهنة في المنطقة الجنوبية من أفغانستان تشهد ضغطاً متصاعداً من جانب حركة طالبان، في حين أخذت الحركة في تمتين تحالفاتها مع الجماعات القبلية المحلية.

٧ - وأبرز محاورو الفريق الأفغان والدوليون أن ولاية هلمند كانت، خلال موسم القتال الحالي، محور تركيز خاص من جانب حركة طالبان. وأوضحت إحدى الدول الأعضاء لفريق الرصد أن قيادة الحركة خططت لنقل بعض أعضائها إلى داخل أفغانستان ورأت أن ولاية هلمند يمكن أن تكون من المناطق الرئيسية التي تصلح لهذا الغرض. وأشار مسؤولون أفغان إلى أن بعض القادة البارزين، مثل محمد نعيم بريخ (TAi.013)؛ ورئيس اللجنة العسكرية، إبراهيم سادار (غير مدرج في قائمة الجزاءات)؛ والمحافظ محب الله بركزاي (غير مدرج في قائمة الجزاءات)؛ والرئيس الجديد لجهاز مخبرات طالبان، الملا شيرين (غير مدرج في قائمة الجزاءات) قد انتقلوا إلى البلد بالفعل.

٨ - وأوضحت عدة دول أعضاء للفريق أن المحاولات التي تبذلها حركة طالبان في شمال أفغانستان للسيطرة على الحدود بينها وبين جمهوريات آسيا الوسطى تبعث على القلق. فسيطرة الحركة على تلك الحدود لن تسمح لقواتها بتهرب المخدرات إلى خارج البلد دون رقيب فحسب، بل إنها قد تتيح لها كذلك حيازة ونقل الأسلحة والذخائر إلى أفغانستان بصورة غير قانونية عبر تلك الحدود.

٩ - وأبرزت عدة دول أعضاء أن استمرار الدعم الدولي لقوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية، بما في ذلك الدعم الجوي، لا يزال ذا أهمية استراتيجية لاحتواء الضغط العسكري المستمر الذي تمارسه حركة طالبان في البلد.

جيم - حركة طالبان وتنظيم القاعدة

١٠ - أكدت عدة دول أعضاء للفريق أن العلاقة بين حركة طالبان وتنظيم القاعدة، بخاصة التنظيم الرئيسي، توطدت خلال الفترة التي تولى فيها منصور قيادة الحركة وأن انتقال دفة القيادة إلى هبة الله آخوندزاده لم يُغيّر ذلك الاتجاه. وكما أشار فريق الرصد في تقريره الأخير (S/2016/629، الفقرتان ١ و ٢)، تجلّى هذا التقارب عندما قام كلٌّ من القاعدة في جزيرة العرب (QDe.129) وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي (QDe.014) وجبهة النصرة لأهل الشام (QDe.137) في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ بنشر خطاب تأيّن مشترك لمنصور يحمل توقيع الجماعات الثلاث. وحدثت جماعة قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية حذو تلك الجماعات، فنشرت على موقعها الشبكي في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦ خطاب تأيّن يحمل

عبارات مشابهاة. وأعلن زعيم القاعدة الحالي، أيمن محمد ربيع الظواهري (QDi.006)، ولاءه لزعيم حركة طالبان الجديد، هبة الله آخوندزاده في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦^(٧).

١١ - ويُذكر أن القائد السابق لتنظيم القاعدة في أفغانستان، نايف سلام محمد عجم الحبابي، المعروف أيضا باسم فاروق القحطاني (QDi.390)، غادر البلد إلى مكان لا يمكن في الوقت الحالي تأكيده على وجه اليقين. أما القائد الجديد لتنظيم القاعدة في أفغانستان، فهو رسول خان (غير مدرج في قائمة الجزاءات) المولود لمواطن أفغاني هو آدم خان. ووفقا لمسؤولين أمنيين أفغان، يختلف الأعضاء الحاليون لتنظيم القاعدة في أفغانستان اختلافاً شديداً عن أعضاء حركة طالبان من حيث الأدوار المنوطة بهم ونظرتهم للأمر، فهم من الحاصلين على قسط أوفر من التعليم وهم مدفوعون بقدر أكبر باعتبارهم الأيديولوجية ويتسمون بميلهم إلى التوجه الاستراتيجي.

١٢ - وخلال الهجوم الحالي، اضطلع مقاتلو تنظيم القاعدة، وخاصةً الخلايا التي تُعرّف نفسها على أنها موالية لجماعة قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية، بدور أنشط في دعم جماعات حركة طالبان المقاتلة. وأوضحت عدة دول أعضاء أن مقاتلي تنظيم القاعدة أدوا دورَ المدربين المتخصصين لجماعات حركة طالبان، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع^(٨). إضافة إلى ذلك، أشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن ولاية هلمند يوجد بها مقاتلون تابعون لقاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية، وهي المرة الأولى التي تسنى فيها تمييز مقاتلي جماعة قاعدة الجهاد كجماعة مستقلة في جنوب أفغانستان.

١٣ - وعلاوة على جماعة قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية، أوضحت السلطات الأفغانية وجهات التحاور مع الفريق بالدول الأعضاء الأخرى أن مقاتلين من الحركة الإسلامية في أوزبكستان (QDe.010) استمروا في حوض الممارك في شمال أفغانستان كجماعة يسهل تمييزها عن غيرها. وفي حين انضم عدد من أعضاء الحركة الإسلامية في أوزبكستان إلى خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التي نشأت في أفغانستان في نهاية عام ٢٠١٤ (S/2015/648، الفقرة ١٩)، استمر أعضاء الحركة الآخرون في تنفيذ عملياتهم في شمال البلد.

(٧) كان ذلك تكراراً لمسار الأحداث عندما وافق الملا عمر المنية في عام ٢٠١٥ وأعلن عن تعيين أختر منصور قائداً لحركة طالبان. وفي كلتا الحالتين، لم تُبدِ قيادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو الجماعات المرتبطة بها تعليقاً على وفاة قائد حركة طالبان.

(٨) أفادت إحدى الدول الاعضاء بأن أحد أبرز مُيسري تصنيع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ويدعى عبد الحميد المصلي (QDi.320)، لقي حتفه في أفغانستان خلال موسم القتال الحالي.

١٤ - ويُذكر أخيراً أن المقاتلين الموالين للجماعات المرتبطة بالقاعدة، مثل LASHKAR-E-TAYYIBA [لشقر طيبة] (QDe.118) و (TEHRIK-E TALIBAN PAKISTAN (TTP) [حركة طالبان باكستان] (QDe.132)، الذين انتقلوا إلى أفغانستان فراراً من الضغوط العسكرية الناجمة عن عملية "ضرب عَضْب" (S/2015/648، الفقرة ٢) كانوا في عام ٢٠١٥ يقاتلون كجماعات مستقلة في شرق أفغانستان. أما في موسم القتال الحالي، فقد اندمج أولئك المقاتلون على ما يبدو في مختلف جماعات طالبان المقاتلة ولم يعد من الممكن تمييزهم ككيانات عملياتية مستقلة. ونتيجة لذلك، أبلغ مسؤولون أفغان فريق الرصد بارتفاع عدد المقاتلين ذوي الأصل الباكستاني الذين اعتُقلوا من بين صفوف المتمردين الناشطين مع حركة طالبان في أفغانستان.

دال - إيرادات حركة طالبان وصلاتها بالمنظمات الإجرامية

١٥ - يشير تحليل مصادر الإيرادات المتأتية لحركة طالبان إلى أن تلك المصادر لا تزال شديدة التنوع، إذ إنها تنطوي على قنوات مختلفة لتدفق الدخل تتيح للحركة سرعة إيجاد بدائل لأي قنوات ينحسر تدفق الأصول منها. وارتأى مسؤولون أفغان ومحاورون تابعون للدول الأعضاء أن إيرادات حركة طالبان تأتي في المقام الأول (وبترتيب تنازلي) من المخدرات وأنشطة التعدين وعمليات الاختطاف طلباً للفدية والتبرعات الخارجية. ولقد وثّق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حدوث انخفاض في الإنتاج الإجمالي للأفيون في أفغانستان في عام ٢٠١٥ بنسبة ١٩ في المائة تقريباً^(٩). ومع ذلك، يقدر المحاورون الدوليون لفريق الرصد أن الإنتاج الكلي لعام ٢٠١٦ قد يرتفع مرة أخرى بنسبة ١٠ في المائة. وأوضح محاورو الفريق الدوليون أن تلك الزيادة المحتملة تُعزى إلى الظروف المناخية المواتية في عام ٢٠١٦، إلى جانب الزيادة الكبيرة في إنتاج الخشخاش في شمال البلد، ولا سيما في ولايات بلخ وبادغيس وفارياب. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى تعويض الانخفاض المتوقع في إنتاج الخشخاش بسبب القتال المتواصل في ولاية هلمند التي تعد واحدة من أهم الولايات المنتجة للخشخاش في البلد^(١٠). وبناء على ذلك، يتوقع المكتب أن تزايد زراعة الخشخاش ويرتفع العائد منها كذلك في عام ٢٠١٦ وأن تحصل حركة طالبان على مبالغ

(٩) انظر: UNODC and Afghanistan, Ministry of Counter-Narcotics, *Afghanistan Opium Survey 2015: Socioeconomic Analysis* (March 2016), p. 3

(١٠) انظر على سبيل المثال: UNODC and Afghanistan, Ministry of Counter-Narcotics, *Afghanistan Opium Survey 2015: Cultivation and Production* (December 2015), p. 12

تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار سنوياً من اقتصاد المخدرات غير القانوني، وهو ما يقارب نسبة ٥٠ في المائة من دخلها^(١١).

١٦ - ووفقاً لمسؤولين أفغان، يرتبط زهاء ٣ ملايين أفغاني باقتصاد المخدرات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وعلّق مسؤول أفغاني كبير قائلاً إن تغلغل حركة طالبان في تجارة المخدرات أزال الخط الفاصل بين المخدرات والإرهاب. والواقع أنه إذا جرت مطابقة خريطة المناطق التي تُزرع فيها المخدرات وتنمو بخريطة المناطق الأفغانية التي تتركس حركة طالبان الموارد العسكرية للحفاظ على وجود مستمر فيها، فلسوف يتبين وجود تداخل ملحوظ بينهما^(١٢). وبشنّ الهجمات العسكرية على نقاط التفتيش الرئيسية، فضلاً عن دفع الأموال وإجراء المفاوضات، تتمكن حركة طالبان من نقل الخشخاش الخام من مناطق تقع في هلمند والجنوب إلى الإقليم الشمالي الشرقي من أفغانستان، لكي يُعالج النبات كيميائياً ثم يُعاد إلى الجنوب لتصديره إلى الخارج.

١٧ - ولا تزال أنشطة التعدين غير القانونية تشكل قناة هامة تجلب الدخل لحركة طالبان. وقد أفاد مسؤولون أفغان، إضافة إلى المحاورين الدوليين للفريق، بعدم حدوث تحسّن في هذا المجال على المستوى الاستراتيجي منذ صدور التقرير السادس (S/2015/648). وكما ذكر الفريق في تقريره الخاص الصادر في عام ٢٠١٥ بشأن تعاون حركة طالبان مع قطاع الجريمة المنظمة (S/2015/79)، لا تزال الحركة منخرطة بشكل مباشر في هذا القطاع بسيطرتها على مواقع التعدين غير القانوني، ولا سيما في جنوب البلد وشرقها، وابتزازها الأموال من عمليات التعدين الأفغانية المرخصة، وبعملها كميسر لنقل الموارد الطبيعية الأخرى التي تُستخرج بطرق غير قانونية. وقد اجتذب تغلغل حركة طالبان هذا في أنشطة التعدين غير القانونية اهتماماً دولياً في الآونة الأخيرة أيضاً^(١٣). كما أبلغ عدد من مسؤولي الولايات فريق الرصد خلال زيارته الأخيرة بأن حركة طالبان تستهدف مواقع التعدين وشركاته باستمرار إما لكي تستحوذ على الموقع نفسه أو لكي تبتز الأموال من القائمين على أنشطة التعدين القانونية التي تُنفذ فيه.

(١١) ارتأت إحدى الدول الأعضاء أن تقدير إيرادات حركة طالبان من اقتصاد المخدرات غير القانوني بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار سنوياً قد يكون تقديراً مبالغاً فيه، ولكنها خلصت إلى أن الإيرادات التي تتلقاها الحركة، أيًا كان حجمها، تكفي للإففاق على قواتها المقاتلة.

(١٢) هذه حالة مستمرة؛ وقد سلط الفريق الضوء عليها في الفقرة ٤٩ من تقريره السادس (S/2015/648).

(١٣) انظر على وجه الخصوص: Global Witness, *War in the Treasury of the People: Afghanistan Lapis*: Lazuli and the Battle for Mineral Wealth (June 2016), pp. 20-21.

ثانياً - المصالحة

ألف - قلب الدين حكمتيار والحزب الإسلامي

١٨ - أبلغ مسؤولون أفغان فريق الرصد بأن الاتصالات المنتظمة التي تجريها حكومة أفغانستان منذ بداية عام ٢٠١٦ مع الحزب الإسلامي - قلب الدين (غير مدرج في قائمة الجزاءات) وزعيمه قلب الدين حكمتيار قد ازدادت سرعةً وكثافةً. ولذلك فإن فرصة التوصل إلى اتفاق مصالحة مع الحزب الإسلامي تبدو ممكنة. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦، أُجريت مناقشات بين المجلس الأعلى للسلام والحزب الإسلامي لتهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى اتفاق سلام تنص أحكامه باختصار على أن يوافق الحزب الإسلامي على إنهاء أنشطته العسكرية وقطع علاقاته بكل الجماعات الإرهابية وسائر الجماعات المسلحة غير القانونية والتوقف عن تقديم مزيد من الدعم إليها، وأن يعترف بدستور أفغانستان وقوانينها. وفي المقابل، وافقت حكومة أفغانستان على أن تمهد السبيل للحزب الإسلامي لكي يشارك في المؤسسات الحكومية^(١٤). وتعهدت الحكومة أيضاً، من بين أمور أخرى، بأن تتشاور مع مجلس الأمن وبلدان معينة ومؤسسات أخرى لرفع القيود التي يفرضها كل منها على الحزب الإسلامي وقيادته وأعضائه في أقرب وقت ممكن.

١٩ - وقد وقع ممثلو حكومة أفغانستان والحزب الإسلامي على الاتفاق بالأحرف الأولى في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦^(١٥)، ووقع عليه رسمياً كلٌّ من رئيس أفغانستان، أشرف غني، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وحكمتيار نفسه عن طريق وصلة فيديو إلى القصر الرئاسي في كابل. وبُنيت مراسم التوقيع بنأ حياً على شاشات التلفزيون. ويمكن اعتبار الانتهاء من تلك العملية علامة فارقة على طريق التقدم في عملية المصالحة برمتها. ورأى بعض محوري فريق الرصد أن النهج المتبع لاجتذاب الحزب الإسلامي إلى إبرام اتفاق للمصالحة يمكن أيضاً أن يعتبر نموذجاً يُحتذى به للمصالحة مع جماعات أخرى. ولكن آخرين أشاروا إلى وجود اختلافات كبيرة بين هيكل الحزب الإسلامي وهيكل حركة طالبان المنظمة تنظيمياً أقل هرمية بكثير، مما يستلزم على الأرجح إدخال تغييرات ملحوظة على هذا النهج إذا أريد التوصل إلى اتفاق مصالحة مع الحركة. وبالرغم من ذلك ارتأت الدول الأعضاء أن المصالحة مع الحزب

(١٤) للاطلاع على تقرير عن تفاصيل الاتفاق، انظر على سبيل المثال: *TOLONews*, "Details of peace agreement mapped out", 20 September 2016.

(١٥) انظر، على سبيل المثال: Josh Smith and Mirwais Harooni, "Violent past revisited as Afghanistan initials accord with notorious warlord", 22 September 2016، وهو متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.reuters.com.

الإسلامي، إذا قدر لها الاستمرار، ستكون إنجازاً له قيمة رمزية عالية بالنسبة إلى حكومة أفغانستان.

باء - حركة طالبان

٢٠ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، شكلت أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية مجموعة التنسيق الرباعية لتمهيد الطريق لإجراء محادثات سلام مع حركة طالبان^(١٦). وأوضحت الدول الأعضاء لفريق الرصد أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها جميع أعضاء مجموعة التنسيق من أجل بدء محادثات مباشرة بين كابل وحركة طالبان، أصدرت الحركة بياناً في ٥ آذار/مارس ٢٠١٦ معلنةً فيه أنها لا تعتزم حالياً المشاركة في المحادثات^(١٧).

٢١ - وأبلغت عدة دول أعضاء الفريق بأن حركة طالبان لم تبد، تحت قيادة أختار منصور، أي بوادر صريحة بشأن رغبتها في التفاوض وأن هذا الموقف لم يتغير مع تولي هبة الله آخوندزاده دفة القيادة في الحركة. وترى تلك الدول الأعضاء أنه بالرغم من أن هبة الله آخوندزاده يتمتع بمصداقية أيديولوجية قوية كواحد من كبار علماء الدين، فسيجد أسلوبه في القيادة القائم على توافق الآراء من قدرته على فرض سلطته في الوقت الراهن، حتى لو كان يتطلع إلى الدخول في مناقشات بشأن المصالحة. ووفقاً لمسؤولين أفغان وللعديد من المحاورين الدوليين للفريق، يرى معظم أصحاب النفوذ داخل حركة طالبان أن موسم القتال الحالي كان جيداً بالنسبة إليهم وما زالوا يعتقدون أنهم سيتمكنون من كسب النزاع عسكرياً. وهم لذلك لا يرون في الوقت الحاضر أي حافز قد يدفع قيادة الحركة إلى الدخول في عملية تفاوض استراتيجي.

٢٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، عُيِّنَ الشريف أحمد غيلاني رئيساً للمجلس الأعلى للسلام. وعُيِّنَ في منصب نائب رئيس المجلس كلٌّ من نائب رئيس الجمهورية الثاني الأسبق كريم خليلي، والحاكمة السابقة لولاية باميان حبيبة سراي، والمولوي عطاء الرحمن سليم، والمولوي عبد الخبير. وأوضح مسؤولون أفغان لفريق الرصد أن المجلس الأعلى للسلام يمارس الآن صلاحياته كاملة، في حال رغبت حركة طالبان الدخول معه في مفاوضات جديدة. وأكد محاورو الفريق أن هناك بعض التغييرات التي يجري تنفيذها من أجل تحسين عمل

(١٦) انظر، على سبيل المثال: Afghanistan, Ministry of Foreign Affairs, "Joint press release: Quadrilateral Coordination Group meeting of Afghanistan, China, Pakistan and the United States", 11 January 2016.

(١٧) "بيان إمارة أفغانستان الإسلامية حول عدم مشاركة وفد الإمارة في المباحثات الرباعية"، نشر في الموقع الشبكي لحركة طالبان في ٥ آذار/مارس ٢٠١٦.

المجلس. ففي الاقتراح الجديد، سيخفف عدد أعضاء المجلس من ٧٣ إلى حوالي ٥٠ عضواً. وسيُقسم هؤلاء الأعضاء الخمسون بين ثلاث لجان رئيسية، وستُنشأ لجان إضافية مخصصة إذا لزم الأمر. وسيستند عمل اللجان إلى السياسة المنقحة للمجلس التي ترسم الخطوط العريضة لخطة المنظمة الخمسية التي ترمي إلى تحقيق "السلام والرخاء" استناداً إلى دعائمها الرئيسية الثلاث، وهي: الاضطلاع بدور قيادي فيما يتعلق بمبادرات السلام؛ والبناء على منجزات مبادرات السلام؛ والمساعدة على تحقيق السلام والعدالة الاجتماعيين لجميع الأفغان.

ثالثاً - تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

٢٣ - ضعفت مكانة تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان على نحو واضح منذ عام ٢٠١٥ (S/2016/629، الفقرتان ١٨ و ١٩). وأفاد مسؤولون في الحكومة الأفغانية أن التنظيم تمكن، في ذروة نفوذه في عام ٢٠١٥، من فرض سيطرته مؤقتاً في تسع مقاطعات بولاية نكراهار. ولكن نفوذ الجماعة الأكثر نشاطاً من التنظيم انكمش في الوقت الراهن وأصبح يقتصر على أقصى تقدير على ثلاث مقاطعات ونصف في الولاية المذكورة. وفي الوقت نفسه، انخفض عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية نتيجة الإجراءات التي اتخذتها قوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية ضدهم ومن جراء الضربات الجوية التي تنفذها القوات الدولية. وتأثرت كذلك قدرة التنظيم على الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها بسبب الاشتباكات مع مقاتلي حركة طالبان الذين ينافسونه طمعا في النفوذ المحلي، وفي الموارد والتمويل والتجنيد على وجه التحديد.

٢٤ - وأبلغت عدة دول أعضاء فريق الرصد بأن عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية انخفض في شرق أفغانستان إلى حوالي ٦٠٠ مقاتل^(١٨)، منهم أكثر من ٧٠٠ مقاتل أجنبي، وبأنهم يتواجدون أساساً في مقاطعات ده بالا وكوت وآتشين ونازيان بولاية نكراهار. ويتواجد حوالي ٢٠٠ من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية كُنر. وذكر محاورو الفريق الأفغان والدوليون أن بعض مقاتلي التنظيم يحاولون الانتقال من ولايتي نكراهار وكُنر إلى ولاية نورستان. وتعمل جماعات صغيرة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في ولايات لغمان وبدخشان وبغلان (مقاطعتا بُركه ونهرين) وكذلك في ولايتي قندوز وزابل، وتحديدًا في

(١٨) انظر الوثيقة S/2016/629، الفقرة ١٨، التي يرد فيها أن عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يُقدَّر بأقل من ٣٥٠٠ مقاتل.

مقاطعة كاكّر. وفي الجزء الشمالي من أفغانستان، يتعاون تنظيم الدولة الإسلامية مع تنظيم جند الله (غير مدرج في قائمة الجزاءات)، وهو منظمة مرتبطة بحركة طالبان باكستان.

٢٥ - وأكد مسؤولون في الحكومة الأفغانية وعدد من الدول الأعضاء لفريق الرصد أن حافظ سعيد خان (غير مدرج في قائمة الجزاءات)، قائد تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان، قُتل في غارة جوية في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٦. وأوضحت عدة دول أعضاء للفريق أن ما يقرب من نصف أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان من أصل غير أفغاني، وأن نسبة كبيرة من المقاتلين من سكان المناطق الواقعة على الحدود بين أفغانستان وباكستان. وتعتقد عدة دول أعضاء أن تنظيم الدولة الإسلامية خسّر أعداداً كبيرة من المقاتلين السابقين في حركة طالبان الذين اختاروا العودة إلى الحركة خلال عام ٢٠١٥. ولكن لا يزال التنظيم قادراً على جذب مقاتلي طالبان الساخطين. وبينت الدول الأعضاء للفريق عاملاً محمداً من عوامل الخطورة يتمثل في احتمال قيام تنظيم الدولة الإسلامية بتجنيد اللاجئين الأفغان العائدين. ووردت من دول أعضاء معلومات تفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية قادر على أن يدفع لمقاتليه مكافأة انضمام تبلغ نحو ٥٠٠ دولار.

٢٦ - وعلى مدى عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أطلق التنظيم حملة دعائية نشطة داخل أفغانستان. فعلى سبيل المثال، ووفقاً للمسؤولين الأفغان، لا تزال محطة إذاعية متنقلة يشغلها التنظيم هي العنصر الرئيسي لتلك الجهود بالرغم من تنفيذ القوات الأفغانية والدولية ثلاث عمليات ناجحة تستهدف المحطة. إضافة إلى ذلك، ينشر التنظيم مواد دعائية بنشاط عبر شبكة الإنترنت. واستناداً إلى معلومات مقدمة من محاورين أفغان للفريق، يرأس إدارة الدعاية في تنظيم الدولة الإسلامية بأفغانستان منتج فيديو محترف وصحفي متخرج من جامعة جلال أباد، يُدعى سلطان عزيز عزان (غير مدرج في قائمة الجزاءات). وفي ولايتي نكهرار وخوست، قام تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً بتوزيع ما يُعرف باسم "الرسائل الليلية" لتخويف السكان المحليين وأنصار حكومة أفغانستان.

٢٧ - ورأى عدد من الدول الأعضاء ومسؤولون أمنيون أفغان أن العلاقات بين تنظيم الدولة الإسلامية وحركة طالبان تختلف مع اختلاف المناطق في أفغانستان. ففي بعض الولايات، لا سيما في قندوز وكُنر، يتفاعل مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية مع جماعات طالبان المقاتلة ويتجنبون الاشتباكات. لكنّ الجماعتين تتنافسان، في أجزاء أخرى من البلد، على الموارد والأراضي والنفوذ. وقد ظهر ذلك بصورته الأوضح في شرق البلد، وخاصة في ولاية نكهرار. ومع ذلك أبلغ مسؤولون أفغان الفريق بأنه على الرغم من اندلاع الاشتباكات بانتظام بين جماعات طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في تلك الولاية، فإن تنظيم

الدولة الإسلامية لا يزال مستعداً لدفع مرتبات شهرية قدرها ١٠٠٠ دولار لقادة حركة طالبان الميدانيين إذا وافق هؤلاء على التعاون مع التنظيم وامتنعوا عن مناصبته العداء.

٢٨ - وباستثناء شرق أفغانستان، اشتبكت الجماعتان أيضاً في ولايتي فراه وهلمند، حيث استطاعت حركة طالبان أن تهزم العديد من الجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية. وأفاد عدد من الدول الأعضاء بأن إحدى نقاط النزاع الرئيسية بين حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية هي السيطرة على تجارة المخدرات. وقد وردت معلومات من عدة دول أعضاء تفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية قام في عام ٢٠١٥ بشراء محصول الخشخاش في المقاطعات الخاضعة لسيطرته في ولاية نكراهار وأحرقه. وأوضحت السلطات الأفغانية لفريق الرصد أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية قاموا، في مناطق أخرى من البلد، بإيقاف وإتلاف شحنات من المخدرات تعود إلى حركة طالبان.

٢٩ - وأوضحت عدة دول أعضاء للفريق أن أغلب إيرادات تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان يأتي من مصادر خارجية. وتبذل القيادة الأساسية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية الجهود لتقديم الدعم المالي للتنظيم في أفغانستان، على غرار ما فعلته لدعم جماعات أخرى تابعة للتنظيم خارج المنطقة. وأبلغ المحاورون الأفغان الفريق بأن تنظيم الدولة الإسلامية يتلقى أيضاً دعماً خارجياً عن طريق هبات فردية من المنطقة الأوسع نطاقاً. وذكرت عدة دول أعضاء أن بعض الدعم المالي الخارجي المقدم إلى تنظيم الدولة الإسلامية يُحوّل باستخدام قنوات غير رسمية مثل نظام الحوالة. ولكن عدداً من الدول الأعضاء لفت انتباه الفريق إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية بدأ أيضاً في إيجاد مصادر للإيرادات داخل أفغانستان؛ فهو يبتزّ التجار والسكان المحليين ويستخدم الاختطاف طلباً للفدية كمصدر للدخل، ويبيع الأخشاب المقطوعة بطريقة غير قانونية. وأوضح مسؤولون أفغان للفريق أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية يحصلون على مبالغ شهرية صغيرة؛ ولكن عائلاتهم تحصل على المسكن والملبس والغذاء ومواد ضرورية أخرى. وخلال صيف عام ٢٠١٦، اعتقلت السلطات الأفغانية المدير المالي للتنظيم في أفغانستان، عزان غول (غير مدرج في قائمة الجزاءات).

رابعا - المقاتلون الإرهابيون الأجانب في أفغانستان

٣٠ - يبلغ العدد الإجمالي لأفراد المعارضة المسلحة في أفغانستان نحو ٤٥٠٠٠ مقاتل، وفقاً لتقديرات عدة دول أعضاء ومسؤولين في الحكومة الأفغانية. ويقدر أن نسبة المقاتلين غير الأفغان في صفوفهم تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة. وقد وصف عدد من محوري فريق

الرصد الرفيعي المستوى الحالة الراهنة في أفغانستان بأنها تربة خصبة لعناصر فاسدة يغذي بعضها بعضاً وبأنها تشكل تحدياً إرهابياً صاعداً وكبيراً ليس للبلد فحسب وإنما للمجتمع الدولي أيضاً.

٣١ - وقال المحاورون الأفغان إنه من الممكن عموماً تقسيم المقاتلين الإرهابيين الأجانب الموجودين في البلد إلى أربع مجموعات. وتضم المجموعة الأولى، وهي أكبر تلك المجموعات، مقاتلين يتراوح عددهم بين ٧ ٥٠٠ و ٧ ٦٠٠ مقاتل تقريباً فروا من باكستان بسبب عملية "ضرب عَضْب" العسكرية، وهم يقاتلون حالياً إلى جانب مقاتلي حركة طالبان الأفغانية. وينتمي هؤلاء المقاتلون إلى حركة طالبان باكستان (QDe.132)، و تنظيم لشقر طيبة (QDe.118)، و LASHKAR I JHANGVI (LJ) [تنظيم لشقر جانغفي] (QDe.096)، و JAISH-I-MOHAMMED [تنظيم جيش محمد] (QDe.019)، و HAKKAT UL-MUJAHIDIN / HUM [حركة المجاهدين] (QDe.008) وتنظيمات أخرى.

٣٢ - ووفقاً لما ذكر مسؤولون أفغان، يدرّب مقاتلو تنظيم لشقر طيبة على سبيل المثال الجندين الجدد بحركة طالبان في مقاطعة ميواند الواقعة في ولاية فندهار. وتتعاون مجموعة من المقاتلين الموالين لحركة المجاهدين مؤلفة من ٢٥٠ شخصاً مع شبكة حقاني (TAe.012) في ولاية بكتيا. وفي صيف عام ٢٠١٦، شاركت تلك المنظمة التي يرأسها عبد الحق أيوبي والموجودة في مقاطعتي دند أو بتان وحاجي بولاية بكتيا، مع حركة طالبان الأفغانية في شن هجوم على مقاطعة حصارك. وانضم إلى المهاجمين أيضاً مقاتلون إرهابيون أجانب من الأوزبك - الأويغور.

٣٣ - وتفيد التقارير بأن المجموعة الثانية من المقاتلين الإرهابيين الأجانب تتألف من أفراد من الصين والاتحاد الروسي وآسيا الوسطى. وتقاتل تلك العناصر المتشددة في الوقت الحالي مع الحركة الإسلامية في أوزبكستان، و Eastern Turkistan Islamic Movement (ETIM) [الحركة الإسلامية في شرقي تركستان] (QDe.088)، و جماعة الجهاد الإسلامي (QDe.119)، و تنظيم جند الله (غير مدرج في قائمة الجزاءات)، و جماعة أنصار الله (غير مدرجة في قائمة الجزاءات). وأبلغ مسؤولون أفغان فريق الرصد بأن ما يقرب من ٣٠٠ مقاتل من آسيا الوسطى ظهروا في الأشهر الأخيرة في مقاطعات داي تشوبان وأرغنداب وكاكر بولاية زابل، مصحوبين بأسرهم.

٣٤ - وكذلك وردت أنباء تفيد بوجود العديد من المقاتلين ذوي الأصول الأوزبكية والطاجيكية في شمال ولاية هلمند. وتعتقد السلطات الأفغانية أنهم قد يكونون أعضاء في كتبية الإمام البخاري (غير مدرجة في قائمة الجزاءات) أقسموا بيمين الولاء لقائد حركة

طالبان الجديد هيبة الله آخوندزاده، وكانوا قد انتقلوا إلى أفغانستان قادمين من الجمهورية العربية السورية (S/2016/629، الفقرة ١٩). ويقدر مسؤولون أفغان رفيعو المستوى أن سبب وجود هؤلاء المقاتلين في أفغانستان هو رغبتهم في تأسيس شبكة من المؤيدين لهم في الولايات الواقعة في الأجزاء الشمالية والأجزاء الشمالية الشرقية من البلد لاكتساب الخبرات وإنشاء شبكات تواصل، وربما الإعداد للعودة إلى بلدانهم الأصلية. وتعمل الحركة الإسلامية في أوزبكستان والحركة الإسلامية في شرقي تركستان عن كثب مع حركة طالبان الأفغانية، ولكنهما تعلنان في غالب الأحيان موالتهما لتنظيم الدولة الإسلامية. وينبغي أن يُنظر إلى تلك العلاقة باعتبارها علاقة تعاضدية يعود فيها التعاون بين الشريكين بالنفع عليهما.

٣٥ - وثمة مجموعة ثالثة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب تتألف من أعضاء من تنظيم الدولة الإسلامية موجودين أساساً في ولايتي نكرهار وكُنُر. ويقدر عدد المتشددين الآتين من البلدان المجاورة بحوالي ٦٠٠ ١ مقاتل في ولاية نكرهار و ٢٠٠ مقاتل في ولاية كُنُر. وقد أتى المقاتلون الإرهابيون الأجانب التابعون لتنظيم الدولة الإسلامية إلى أفغانستان أساساً من ثلاث نواحٍ بالمناطق القبلية الواقعة على الحدود الباكستانية الأفغانية، هي أوركزبي وخيبر وياجور.

٣٦ - أما المجموعة الرابعة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في أفغانستان فهي تضم ممثلين لتنظيم القاعدة ينتمون لجماعة قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية. وهم يكافحون في الوقت الراهن لاكتساب النفوذ في أفغانستان. ويقدر مسؤولون أفغان أن عدد أعضاء تنظيم القاعدة في أفغانستان يتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ فرد موجودين أساساً في الولايات الجنوبية والشرقية والشمالية الشرقية من البلد. وفي عام ٢٠١٦، انتقلت ١٢٠ أسرة من أسر أعضاء تنظيم القاعدة إلى مقاطعة خوغياي بولاية نكرهار. وأعضاء تنظيم القاعدة لا يشاركون مشاركة ذات شأن في القتال الدائر في أفغانستان، بل هم يعملون في المقام الأول تحت مظلة حركة طالبان وشبكة حقاني وتنظيم لشقر طيبة والحركة الإسلامية في أوزبكستان كمدربين ومستشارين لها.

٣٧ - ويطلب معظم المقاتلين الإرهابيين الأجانب في أفغانستان مساعدة حركة طالبان الأفغانية من أجل توفير الملاذ الآمن لهم، ومن هناك ينظر العديد منهم في اتخاذ أفغانستان نقطة انطلاق له بغية تحقيق أهدافه الرئيسية في بلده الأصلي. ووجود حركة طالبان والجماعات المنتسبة إليها في أقصى شمال البلد، كما هو الحال في ولايتي قندوز وبدخشان، يعد مثالا لهذه العلاقة التعاضدية. ولذلك يؤكد مسؤولون أفغان رفيعو المستوى أنهم يرون في التهديد الذي تواجهه أفغانستان حالياً تهديداً ذا طابع دولي يأتي في وقت لا تستطيع

أفغانستان فيه إدارة الوضع بمفردها. وهم يشددون أيضاً على أن المشكلة قد تتفاقم من جراء التدفق المرتقب لما يصل إلى مليون لاجئ أفغاني يُتوقع أن يعودوا من باكستان خلال عام ٢٠١٦^(١٩). ويشعر المسؤولون الأفغان الرفيعو المستوى بالقلق في الوقت الراهن لأن عودة هذا العدد الكبير من اللاجئين قد تشكل أرضاً خصبة للتجنيد تنشط فيها طائفة متنوعة من الجماعات المتطرفة بأفغانستان.

خامسا - تنفيذ الجزاءات

ألف - حظر السفر

٣٨ - لا يزال تنفيذ الحظر المفروض على سفر الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات يشكل تحدياً. ويواصل فريق الرصد رصد تقارير منتظمة، ولكنها غير مؤكدة، تبثها وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية زاعمة أن أفراداً مدرجة أسماؤهم في القائمة قد سافروا أسفاراً دولية. ويُزعم في أغلب هذه التقارير أن سفر هؤلاء الأفراد ذو صلة بجهود جارية لبدء عملية تفاوض مباشرة بين حركة طالبان وحكومة أفغانستان. ولم يتلق فريق الرصد من أية دولة عضو تأكيداً رسمياً بحدوث أي من هذه الانتهاكات المحتملة.

٣٩ - ولا يزال حظر السفر المفروض عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) يشكل تحدياً جزائياً قوياً وقد انتقدته حركة طالبان في السابق، مشيرة إلى أن أفرادها لا يستطيعون التنقل بحرية بسببه (S/2015/648، الفقرة ٣٣). ولذلك، يظل التنفيذ الصارم لحظر السفر المفروض على جميع الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة أداة أساسية للضغط على قيادة حركة طالبان. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ورود تقارير أفادت بأن موافقة حكومة أفغانستان على الالتزام بالتشاور مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغية رفع الجزاءات المفروضة على قلب الدين حكمتيار في أقرب وقت ممكن كانت مسألة هامة في المفاوضات المتعلقة باتفاق المصالحة بين حكمتيار والحكومة الأفغانية. واسم حكمتيار مدرج حالياً في قوائم نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة.

(١٩) انظر: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, *Update on Return of Afghan Refugees from Pakistan* (5 September 2016). ويمكن الاطلاع على هذه المعلومات في الرابط التالي:

<http://www.refworld.org/docid/57d0106e4.html>

٤٠ - ولقد ذكر في بيان صدر عن حركة طالبان، أن الملا منصور لقي مصرعه في المنطقة الواقعة بين "ريجستان التابعة لقندهار ونوشكي التابعة لبلوشستان"^(٢٠). وتُشير التقارير الصحفية، وبعضها يُنسب إلى المتحدث باسم حركة طالبان ذبيح الله مجاهد، إلى أن منصور كان قد سافر قبل وفاته إلى بلدان أخرى لعقد الاجتماعات وجمع الأموال. وأكد مسؤولون رفيعو المستوى في حكومة أفغانستان أيضاً فهمهم أن منصور سافر في جميع أنحاء المنطقة قبل وفاته. ويسلّط هذا الأمر الضوء على احتمال أن يكون بعض الأفراد المدرجة أسماءهم في القائمة قد حصل على وثائق ثبوتية باستخدام هويات مزيفة أو مزوّرة.

٤١ - ويعتبر توفير بيانات الاستدلال البيولوجي، ولا سيما الصور والبصمات، أحد السبل التي يمكن من خلالها تنفيذ حظر السفر بمزيد من الفعالية. فبيانات الاستدلال البيولوجي تسمح بالتعرّف على هوية الفرد بصرف النظر عن بيانات إثبات الهوية التي ترد في وثيقة سفر ما. ولسنوات عديدة، عمل فريق الرصد مع الدول الأعضاء على جمع هذه البيانات وإدراجها في الإخطارات الخاصة المشتركة بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (S/2014/402، الفقرتان ٣٨ و ٣٩). وقد أدّى ذلك إلى زيادة كبيرة في بيانات الاستدلال البيولوجي الواردة بشأن الأفراد المدرجة أسماءهم في قائمة الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). بيد أن مجموعات البيانات الخاصة بأفراد رئيسيين، مثل أختصر منصور، ظلّت تفتقر إلى صور تم التحقق من صحتها.

٤٢ - ويوصي فريق الرصد بأن تشجّع اللجنة الدول الأعضاء على تقديم صور للأفراد المدرجة أسماءهم حالياً في قائمة الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) لإدراجها في الإخطارات الخاصة المشتركة بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما سبق للجنة أن طلبت في عام ٢٠١٤.

٤٣ - وقد بينت مناقشات فريق الرصد مع المتخصصين في الإنتربول وفي عدة وكالات وطنية لإنفاذ القانون أن أهم نسق لبيانات بصمات الأصابع هو نسق البيانات الذي يمتثل لمعيار ANSI/NIST-ITL (المعهد الأمريكي للمعايير الوطنية/المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا - سجل المعاملات الدولي)^(٢١).

(٢٠) بيان مجلس الشورى القيادي حيال استشهاد أمير المؤمنين الملا أختصر محمد منصور وتعيين أمير جديد، نشر في الموقع الشبكي لحركة طالبان في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٢١) انظر: INTERPOL, "ANSI/NIST-ITL 1-2007, data format for the interchange of fingerprint, facial and SMT information: INTERPOL implementation (version No. 5.03, April 2011).

٤٤ - ولضمان قدر أكبر من الاتساق في التبادل الدولي للبيانات المتعلقة ببصمات الأصابع المقدمّة من اللجنة، يوصي فريق الرصد بأن توجّه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء تحثّ فيها الدول التي لم تزود الفريق وشعبة شؤون مجلس الأمن بعدُ ببصمات أصابع الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة أن تفعل ذلك إذا كانت تلك البصمات متوافرة لديها، حتى يتسنى إدراجها في النشرات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على شكل النموذج ANSI/NIST-ITL 1-2007.

باء - تجميد الأصول

٤٥ - تواصل أفغانستان تطوير إطارها القانوني والتنظيمي بهدف مكافحة تمويل الإرهاب. ويُنجز هذا العمل بتعاون وثيق مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ويضطلع مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية في أفغانستان، وهو وحدة الاستخبارات المالية الأفغانية، بدور محوري في هذا الصدد. وقد وثّق فريق الرصد عملية منح التراخيص لمقدمي الخدمات المالية في أفغانستان منذ صدور تقريره الثالث (S/2013/656، الفقرة ٤٩). ولا تزال هذه العملية جارية وقد توسّعت لتبلغ معظم ولايات البلد. ويحتفظ مركز تحليل المعاملات والتقارير على موقعه الشبكي بقوائم لمقدمي الخدمات المالية المرخص لهم في كل منطقة من البلد^(٢٢).

٤٦ - وعملية منح التراخيص لمقدمي الخدمات المالية، التي يرى الفريق أنها قد تكون من أفضل الممارسات في المنطقة، يدعمها قيام مركز تحليل المعاملات والتقارير بتوفير معلومات متصلة بالجزءات. إذ يتضمن الموقع الشبكي للمركز روابط إلى قائمة الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وقائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة^(٢٣). وإضافة إلى ذلك، أخبر المسؤولون الأفغان الفريق أن الترجمة غير الرسمية باللغتين الدارية والباشتو لقائمة الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)^(٢٤) كانت مفيدة بوجه خاص في عملهم اليومي في تنفيذ أحكام الجزاءات ذات

(٢٢) انظر، على سبيل المثال، قائمة مقدمي الخدمات المالية المسجلين للمنطقة الجنوبية الغربية، ولاية قندهار، المتاحة على الرابط التالي: www.fintraca.gov.af/SouthWestZoneActive.html.

(٢٣) انظر الرابطين التاليين www.fintraca.gov.af/UNList1267.html و www.fintraca.gov.af/UNList1988.html على التوالي.

(٢٤) للاطلاع على ترجمة القائمة باللغة الدارية، انظر الرابط التالي: www.un.org/sc/suborg/sites/www.un.org.sc.suborg/files/1988_dari.pdf؛ وللإطلاع على ترجمتها بلغة الباشتو، انظر الرابط التالي: www.un.org/sc/suborg/sites/www.un.org.sc.suborg/files/1988_pashto.pdf.

الصلة. وقد عممت القائمتان باللغتين الدارية والباشتو على جميع حكام الولايات، الذين أطلعوا بدورهم الجهات المالية المعنية في ولاياتهم عليها. وإذا ما اكتشفت معاملات يُشتبه في أنها تتصل بكيانات أو أفراد مدرجة أسماؤهم، تقدّم المكاتب التابعة للمركز في الولايات تقريرا إلى كابل، حيث يُطابق محتوى التقارير مع النسخة الإنكليزية الرسمية لأي من قائمتي الجزاءات. وإذا ما تبين وجود تطابق، تجمّد الأموال المشمولة بهذه المعاملات. وأوضح المسؤولون الأفغان لفريق الرصد أنه في حين كان إصدار كل أمر بالتجميد يتطلب في الماضي تعليمات محددة من المدعي العام في أفغانستان، أصبح هناك أمر دائم أصدره المدعي العام في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، يسمح بتجميد الأموال إذا ما وجد تطابق في البيانات مع قائمة الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وقائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، بصيغتهما الحالية أو بأي تحديثات لهما تتم في المستقبل^(٢٥).

٤٧ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بدأ العمل بصيغ جديدة لقوائم الجزاءات، تُرتب فيها القيود حسب الترتيب الأبجدي والرقم المرجعي الدائم. وتغيّر بذلك عنوانا الموقعين الشبكيين لقائمة الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وقائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة.

٤٨ - وبما أن مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية في أفغانستان وغيره من السلطات الحكومية يطلع بانتظام على هاتين القائمتين من خلال الموقع الشبكي للجان مجلس الأمن المعنية، يوصي فريق الرصد بأن تحيل اللجنة إلى جميع الدول الأعضاء بواسطة مذكرة شفوية عنوان الموقعين الشبكيين الجديدين لقائمة الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وقائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة.

٤٩ - ما زالت حركة طالبان تشارك مباشرة، وكذلك بصورة غير مباشرة، في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في أفغانستان^(٢٦). ووفقاً لتقييم فريق الرصد المستند إلى مناقشاته مع حكومة أفغانستان وعدة دول أعضاء، لا يزال ذلك يشكلّ قناة هامة من قنوات تدفق

(٢٥) أفغانستان، أمر دائم بتجميد أموال وأصول الكيانات والمنظمات والأفراد المحددة أسماؤهم بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) وما يصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من قرارات لاحقة متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦).

(٢٦) انظر الفقرة ١٧ أعلاه.

الدخل لحركة طالبان، علاوة على إضراره بالتنمية الاقتصادية للبلد من خلال سرقة الموارد الطبيعية غير المتجددة. وقد وثق الفريق هذه المسألة منذ صدور تقريره الرابع (S/2014/402)، الفقرات ٥١ إلى ٥٤). وإضافة إلى تعزيز الضوابط المحلية لهذا القطاع داخل أفغانستان، ينبغي أن يزداد وعي العملاء الدوليين بالموارد الطبيعية الآتية من أفغانستان لكي توضع عقبات تعوق قدرة حركة طالبان على توليد الأصول في هذا المجال.

٥٠ - ويعد الابتزاز الذي تمارسه حركة طالبان على عمليات التعدين القانونية والمرخصة في أفغانستان مسألة تتعلق بإنفاذ القانون على الصعيد المحلي، وتقوم حكومة أفغانستان بمتابعتها حالياً^(٢٧). وإضافة إلى ذلك، تتعاون الحكومة مع مبادرة صندوق النقد الدولي لتحقيق الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من أجل تعزيز شفافية هذا القطاع في أفغانستان^(٢٨). وستزيد هذه الجهود أيضاً من العقبات التي تحول دون قيام حركة طالبان بابتزاز العاملين في أنشطة التعدين القانونية في البلد. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة حركة طالبان على توليد الأصول من الموارد الطبيعية التي تستخرجها بنفسها بطريقة غير قانونية مسألة يمكن أيضاً أن يسري عليها نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). فحركة طالبان مضطرة إلى عرض تلك الموارد الطبيعية في السوق الدولية. وبالتالي فإن الموارد المذكورة والمعاملات المالية المتعلقة بها تمر عبر الحدود الدولية وتخضع للضوابط الدولية. وكما هو مبين في التقرير الخاص الذي أعده فريق الرصد بشأن التعاون بين حركة طالبان والمنظمات الإجرامية (S/2015/79)، تصل الموارد الطبيعية المستخرجة بطريقة غير قانونية التي تسيطر عليها حركة طالبان إلى السوق العالمية بشهادات منشأ مزورة (S/2015/79، الفقرة ٢٥).

٥١ - وقد أجرى الفريق مزيداً من المناقشات مع أخصائيين في هذا القطاع وفي حكومة أفغانستان وعدة دول أعضاء أخرى، فسُلطت هذه المناقشات الضوء من جديد على أن اتباع العملاء الدوليين إجراءات أكثر صرامة لضمان الامتثال وبذل العناية الواجبة يتطلب دراية أكبر بالشبكات المتورطة في توليد الأصول بطرق غير مشروعة وبالمواقع الجغرافية لمواقع أنشطة التعدين غير القانونية.

(٢٧) انظر على سبيل المثال: Cecilia Jamasmie, "Afghanistan deploys security forces in large illegal mining crackdown", 8 June 2016. ويمكن الاطلاع على المقال في الموقع الشبكي التالي: www.mining.com/afghanistan-deploys-security-forces-in-large-illegal-mining-crackdown.

(٢٨) انظر على سبيل المثال: Pablo Valverde, "Informing reforms – one report at a time" (9 March 2016). ويمكن الاطلاع على هذا المنشور في الموقع الشبكي التالي: <https://eiti.org/node/4490>.

٥٢ - ويوصي فريق الرصد اللجنة بأن تبعث مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء، تشجع فيها الدول التي لم تقم بعد بتوعية الجهات المعنية في القطاع الخاص بأن الموارد الطبيعية المستخرجة بطرق غير قانونية في أفغانستان قد تفيد أيضا حركة طالبان، على أن تفعل ذلك.

٥٣ - وإضافة إلى ذلك، يوصي فريق الرصد اللجنة بأن توجه إلى الدول الأعضاء مذكرة شفوية تشجعها فيها على تقديم طلبات تلتزم بها تضمن قائمة الجزاءات أسماء الأفراد المتورطين في التوزيع الدولي للموارد الطبيعية التي تستخرجها حركة طالبان بطرق غير قانونية.

٥٤ - وأخيرا، يوصي فريق الرصد اللجنة بأن تُكَلِّفه بمواصلة العمل مع حكومة أفغانستان والجهات المعنية في القطاع الخاص من أجل استطلاع إمكانات تعميم المزيد من المعلومات التفصيلية التي تكشف أماكن وجود مواقع التعدين غير القانونية في أفغانستان على أصحاب المصلحة المعنيين، الحكوميين منهم والعاملون في القطاع.

جيم - حظر الأسلحة

١ - الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع

٥٥ - انخفض استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في مجمله خلال موسم القتال الحالي^(٢٩)، بيد أن فريق الرصد لا يزال يتلقى من الدول الأعضاء وثائق تُبرز استمرار توريد مكونات تلك الأجهزة، مثل المفجرات وأسلاك التفجير وأزناد التحكم عن بعد، فضلا عن سلائف المتفجرات المحلية الصنع. وأكد جميع محاورى الفريق أن حركة طالبان لا يبدو أنها تفتقر إلى إمدادات من تلك المكونات. وذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن التصدي للخطر المتمثل في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أن أفغانستان من أكثر الدول تضرراً من تلك الأجهزة المتفجرة، وأبرز أن الأجهزة المذكورة تتسبب في ذلك البلد في مصرع عدد من المدنيين يفوق عشر مرات ما تحدثه الألغام الأرضية (A/71/187)، الفقرتان ٥ و ١١). وعلاوة على ذلك، وكما هو موضح أعلاه، تستخدم حركة طالبان الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع كأداة سياسية أيضا: فيتعطيل البنى التحتية المدنية، تقوض الحركة قدرة حكومة أفغانستان على تقديم الخدمات إلى السكان. ونتيجة لذلك، فإن أي تقليص للإمدادات التي تحصل عليها حركة طالبان من هذه المكونات لن يكفل تطبيقاً أكثر صرامة للحظر المفروض على الأسلحة فحسب، بل ومن شأنه أيضا أن يفضي إلى نتائج سياسية إيجابية.

(٢٩) انظر الفقرة ٦ أعلاه.

٥٦ - وكما هو مبين في التقرير السادس لفريق الرصد (S/2015/648)، الفقرتان ٥٢ و ٥٣)، شهدت السنوات القليلة الماضية تطوراً كبيراً في الإطار القانوني والتنظيمي القائم في أفغانستان لمراقبة استيراد واستعمال العناصر المدنية التي يُحتمل أن يُساء استخدامها في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ولذلك، فإن تعزيز الضوابط على مستوى القطاع الذي ينتج تلك العناصر يتيح فرصة لزيادة تأثير الحظر المفروض على الأسلحة في هذا الصدد. ويرز الأمين العام هذه المسألة أيضاً في تقريره الصادر مؤخراً بشأن التصدي للخطر المتمثل في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ويوصي بوضع مدونات سلوك وطنية تتبعها القطاعات ذات الصلة (A/71/187، التوصية ١). وقد دأب فريق الرصد على تأكيد أهمية وضع مثل هذه المبادئ التوجيهية القطاعية منذ تقريره الثالث (S/2013/656، الفقرات ٥٩ إلى ٦٦). وسيواصل الفريق عمله مع القطاعات المعنية والمبادرات الإقليمية من قبيل عملية اسطنبول، سعياً إلى زيادة الوعي بهذه المسألة.

٥٧ - ويشكل تقرير الأمين العام عن التصدي للخطر المتمثل في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وثيقة بالغة الأهمية تقدم مجموعة من التوصيات الهامة إلى الدول الأعضاء. ومن المهم بالتالي زيادة الوعي بصدور ذلك التقرير وبالتوصيات الواردة فيه.

٥٨ - ويوصي فريق الرصد للجنة بأن تستطلع إمكانات تعميم تقرير الأمين العام (A/71/187) على مختلف الجهات صاحبة المصلحة المعنية بهذه المسألة بوسائط من أمثلتها حلقات العمل، وأن تقوم بذلك من خلال منسقي الأمم المتحدة المقيمين في المنطقة على سبيل المثال. وفريقُ الرصد على أهبة الاستعداد لتقديم عروض في حلقات العمل المذكورة.

٢ - الأسلحة والذخيرة

٥٩ - إضافة إلى مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، تظل إمدادات حركة طالبان من الأسلحة والذخائر باعثة على القلق المستمر. وقد أبرزت حكومة أفغانستان، وكذلك جميع المحاورين الدوليين الذين تحدث إليهم فريق الرصد بشأن هذه المسألة، أن حركة طالبان لم تواجه على ما يبدو أي صعوبات في إعادة تزويد قواتها المقاتلة بمثل ذلك العتاد في أي وقت من الأوقات، سواء خلال موسم القتال الحالي أو في المواسم الماضية. وإلى جانب حكومة أفغانستان، أوضح عدد من الدول الأعضاء للفريق أن من الصعب تحديد منشأ ذلك العتاد، لأن أفغانستان والمنطقة بأسرها مغرقتان بالأسلحة والذخيرة. وبناء على ذلك، يُحتمل أن تكون حركة طالبان تحصل على جزء من الأسلحة والذخيرة التي تستخدمها من مناطق خارج أفغانستان بطرق غير قانونية. وسيستمر الفريق في التواصل مع الدول الأعضاء في المنطقة من أجل زيادة الوعي بهذه المسألة.

٦٠ - وعلاوة على ذلك، أبرز عدة محاورين للفريق التحديات التي تواجهها أفغانستان في إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة التي تملكها قوات الأمن التابعة لها. فهذا الأمر ينطوي، مقترناً بعمليات إعادة الإمداد أثناء القتال الجاري، على مخاطر فقدان الكثير من الأسلحة والذخيرة. وقد تبين في مناقشات فريق الرصد مع المسؤولين العسكريين الأفغان والمحاورين الدوليين أن كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة المسجلة بالمخزونات العسكرية الأفغانية لا تزال في واقع الأمر مفقودة. وناقش الفريق خلال زيارته الأخيرة تحديات إدارة المخزونات مع السلطات الأفغانية المعنية. وسيواصل الفريق هذه المناقشات للبت فيما إذا كان من الممكن اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف تلك المخاطر.

٦١ - ويوصي فريق الرصد اللجنة بأن تشجع حكومة أفغانستان على استطلاع التدابير المحتملة التي يمكن اتخاذها، في حدود الموارد المتاحة وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتحسين إدارة تلك المخزونات^(٣٠).

٦٢ - إضافة إلى الإمدادات من الأسلحة والذخيرة، أبرز عدد من كبار المسؤولين في حكومة أفغانستان أن كمية متزايدة من المعدات الحديثة العالية التخصص كالقنصات وعدسات التصوير بأشعة الليزر ونظارات الرؤية الليلية تمت مصادرتها خلال موسم القتال الحالي من مقاتلي حركة طالبان. وأكدت عدة دول أعضاء أيضاً أن مقاتلين موالين لتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان تمكنوا هم أيضاً، رغم تعرضهم لضغط عسكري متواصل، من الحصول على مثل تلك المعدات المتخصصة. وحسب إفادات مسؤولين أفغان ومحاورين دوليين قابلهم فريق الرصد، تبين أن المعدات المتخصصة التي تمت مصادرتها معدات أجنبية المنشأ. ولقد كانت حركة طالبان في الماضي قادرةً دوماً على أن تحصل على كميات صغيرة من تلك المعدات المتخصصة، إما عن طريق السرقة أو بالاستيلاء عليها أثناء الاشتباكات في ساحة المعركة. وقد وثق الفريق هذه المسألة لفائدة اللجنة في الماضي. لكن المناقشات التي أجراها الفريق في الآونة الأخيرة بينت بوضوح أن المشكلة تفاقمت، حسبما تفيد التقارير، ولم يعد من الممكن تفسيرها بمجرد حالات منفردة تمت فيها سرقة تلك المعدات أو جرى الاستيلاء عليها في ساحة المعركة. وعلى غرار مسألة قطع الغيار المستخدمة في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، يعد توثيق عمليات مصادرة هذه المعدات أمراً بالغ الأهمية في تحديد المجالات ذات الخطورة المحتملة.

(٣٠) يمكن أن تكون الولاية الموكلة حالياً إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بمثابة نموذج محتمل لمثل هذا المشروع. انظر القرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، الفقرتان ١٤ و ٣٤.

٦٣ - ويوصي فريق الرصد اللجنة بأن تُكَلَّفه بوضع مشروع متخصص على غرار مشروعه الجاري لتوثيق قيام القوات الأفغانية بمصادرة مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وذلك بهدف إضفاء الطابع المنهجي على توثيق عمليات المصادرة وأنواع وأماكن صنع المعدات المتخصصة التي تتم مصادرتها في أفغانستان من المقاتلين المنتمين إلى حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. ويمكن بعد ذلك للدول الأعضاء أن تُدرج تلك الوثائق في آلية الإنترنت بواسطة النشرات البرتقالية والبنفسجية^(٣١).

سادسا - أعمال فريق الرصد

ألف - التعاون مع الدول الأعضاء ومع الخبراء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني

٦٤ - يتعاون فريق الرصد بشكل وثيق وعلى أساس مستمر مع حكومة أفغانستان ويتطلع إلى العودة إلى جدول زمني من الزيارات المتكررة إلى هذا البلد في عام ٢٠١٧. وقد قام الفريق خلال الزيارات التي أجراها بتنظيم حلقات عمل للمسؤولين الأفغان بشأن نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) والعمليات ذات الصلة به. وإضافة إلى ذلك، جمع الفريق لأغراض إعداد هذا التقرير معلومات عن الحالة في أفغانستان خلال زيارات قطرية عدة وعدد من الاجتماعات الإقليمية والدولية التي عقدتها أجهزة الاستخبارات. واستمر الفريق أيضا في محاورة الخبراء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بشأن حركة طالبان والحالة في أفغانستان. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٥، دأب الفريق على إجراء اتصالات بالمحللين والأكاديميين الأفغان خلال زيارته للبلد. وإضافة إلى ذلك، اتصل الفريق بخبراء أكاديميين متخصصين في شؤون أفغانستان في كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا.

باء - التعاون مع المنظمات الإقليمية

٦٥ - إضافة إلى التعاون المستمر مع حكومة أفغانستان، يواصل فريق الرصد عمله مع فرقة العمل المختلطة ١٥٠ التابعة للقوات البحرية المشتركة في المنامة ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك لتحديد وتحليل مدى تورط حركة طالبان في تدفقات

(٣١) تمكّن النشرات البرتقالية من تبادل المعلومات بشأن كل ما يشكل تهديدا خطيرا ووشيكاً للسلامة العامة من أحداث أو أشخاص أو أشياء أو عمليات. وتمكّن النشرات البنفسجية من تبادل المعلومات بشأن أساليب العمل والأشياء والأجهزة إضافة إلى طرق الإخفاء المتبعة. انظر: www.interpol.int/INTERPOL-expertise/Notices.

المخدرات من أفغانستان عبر المحيط الهندي (S/2015/648، الفقرة ٥٥). ويبلغ الفريق اللجنة بانتظام بمستجدات التقدم المحرز في هذا المشروع على وجه الخصوص.

٦٦ - وعلى غرار ذلك، عمل الفريق مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي من أجل تحديد مدى تورط حركة طالبان في تدفق المخدرات عبر ما يسمى "الطريق الشمالي". ومنذ صدور التقرير السادس، عقد الفريق عدة اجتماعات مع ممثلي هذه المنظمة في موسكو ونيويورك، وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦ أطلع نائب الأمين العام بها اللجنة على الأعمال التي كانت تقوم بها عندئذ في مجال مكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب. وقد اتصل الفريق أيضا بمنظمة شنغهاي للتعاون بشأن اقتراح مماثل.

جيم - التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

٦٧ - يواصل فريق الرصد تعاونه بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ويعرب عن امتنانه للدعم الذي يتلقاه بانتظام من البعثة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس البعثة، تاداميشي ياماموتو، خلال زيارات الفريق إلى البلد وفيما بينها. وإضافة إلى ذلك، يواصل الفريق اتصالاته مع خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتخصصين في اقتصاد المخدرات في أفغانستان.

دال - التعاون بين مجلس الأمن والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

٦٨ - أرسى فريق الرصد تعاوننا مكثفا ومتواترا مع المكتب المركزي الوطني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في كابل. ويسفر هذا التعاون بانتظام عن تبادل التقييمات المجرمة للتهديدات، فضلا عن تزويد الفريق بمعلومات رسمية عن الأفراد المدرجة أسماؤهم في قوائم الجزاءات. وعلاوة على المكتب المركزي الوطني، يتعاون الفريق عن كثب أيضا مع أفرقة عاملة وإدارات شتى تابعة للإنتربول في مقر المنظمة في ليون، فرنسا. وبفضل عمل مكتب الاتصال التابع للإنتربول في نيويورك وموظفي الأمم المتحدة المكلفين بدعم عمل فريق الرصد، تلقى الفريق أيضا معلومات هامة عن الكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في قوائم الجزاءات من مختلف المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول الكائنة في الدول الأعضاء. وشارك الفريق أيضا في حلقات العمل التدريبية الإقليمية التي ينظمها الإنتربول بشأن جزاءات الأمم المتحدة من أجل توعية أصحاب المصلحة المعنيين بنظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

هاء - المساهمة في النقاش العام

٦٩ - يرحب فريق الرصد بأي تعليقات عما ورد في هذا التقرير من تحليل واقتراحات، ويمكن إرسال التعليقات بالبريد الإلكتروني (إلى العنوان التالي: 1988mt@un.org).
